التحديات والفرص المستقبلية للاستثمار في قطاعات مختلفة في الاقتصاد العراقي

الباحث مصطفى كريم خضير

الدكتور حسيني يزدي

المقدمة :

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات خطيرة وملحة. فقد أسهم تراجع أسعار النفط والاحتياجات التمويلية المصاحبة للحرب التي يخوضها العراق ضد تنظيم داعش في حدوث تدهور حاد للنشاط الاقتصادي والمالية العامة وميزان المدفوعات. ولا تزال مخاطر الاقتصاد الكلي مرتفعة جراء استمرار تعرُّض العراق لتقلبات سوق النفط. وتواجه الحكومة حاليا تحدي الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وإجراء إصلاحات هيكلية لتحسين مستوى تقديم الخدمات العامة، وإعادة هيكلة البنية التحتية الرئيسية في المناطق التي خضعت للعمليات العسكرية . لقد كشفت الأرقام الأولية الصادرة من صندوق النقد الدولي بوجود عجز كبير في الموازنة العامة يصل إلى (٢٣) ترليون دولار، رغم ضغط النفقات العامة للدولة بشكل كبير.

ان الحكومة العراقية وضعت خطة تقشفية يتوقع أن تطال رواتب الموظفين إذا ما استمرت أسعار النفط بالهبوط، فضلا على نية الحكومة لرفع مستويات الضرائب على عدد من السلع والخدمات المستوردة ، وازالة القيود على عملية الاستثمار وتحسين كفاءة وانتاجية قطاع الكهرباء والخدمات في العراق من خلال صياغة سياسة اقتصادية وطنية فعالة تسعى للتغلب على مصاعب انحسار الإيرادات النفطية والتي يطلق عليها (نقمة الموارد) .

مشكلة البحث :

يعاني العراق منذ عقود وحتى يومنا هذا من فوضى سياسية حقيقية انعكست نتائجها بشكلٍ مباشر على كافة الجوانب والقطاعات في الدولة العراقية، وأبرزها الجانب الاقتصادي؛ حيث ساهم غياب القانون والفوضى السياسية والأمنية في تبديد الثروة الوطنية وهجرة رؤوس الأموال، فضلاً عن غيابٍ تام للخطط والبرامج الاقتصادية والتنموية الحقيقية.

واليوم بات ضرورياً وملحّاً أن تضع الحكومة العراقية نصب عينها مفهوم التخطيط التنموي الشامل، مدعوماً بمناخ سياسي آمن ومستقر. وقبل الحديث عن واقع ومستقبل الوضع الاقتصادي في العراق، يجب أن نسلّط الضوء على مركزه ضمن المؤشرات الاقتصادية الدولية المهمة. حيث يمكن اعتبار التغيّر في المركز، علامة على التقدم أو التراجع. وهذه المؤشرات تلعب دوراً مهماً في تسويق العراق دولياً. بالرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والإمكانيات المتاحة في الاقتصاد العراقي

إلى أنه يعاني من إشكاليات وتحديات واسعة لأسباب داخلية وأخرى خارجية ولايزال الاقتصاد العراقي احادي الجانب (ريعي) الأمر الذي يتطلب اعتماد تشكيلة متنوعة من السياسات الاقتصادية والستراتيجيات القطعية لتطوير هذا الاقتصاد ، وعليه يمكن حصر مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

١- ماهي التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي .

٢- مدى تأثير النفط على اقتصاد العراق .

٣- ماهي الرؤية المستقبلية للاقتصاد العراقي .

فرضيات البحث

ستظل عوائد تصدير النفط الممول الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية التي لا مفر من القيام بها إذا ما أردنا اللحاق بركب الأمم المتقدمة ويمكن لقطاع النفط في حال أعيد تأهيله وفق المعايير الدولية الحديثة أن يساعد في الإسراع بعملية التنمية المطلوبة وستتضاءل أهمية العوائد النفطية مع إعادة تأهيل وتطوير القاعدة الإنتاجية في البلد صناعياً وزراعياً .

اهداف البحث :

نهدف من خلال هذا البحث تحقيق عدة أهداف من بينها:

١- تحديد أهم إشكاليات والتحديات التي تعيق تطور وتنمية الاقتصاد العراقي وفق رؤية تحليلية واقعية وعملية متجردة .

٢- تقديم رؤية مستقبلية وتشخيص مواطن الضعف في السياسات المتبعة والأداء الاقتصادي للدولة من اجل تجاوز التركات المتراكمة واصلاح مظاهر الخلل بما يخدم أهداف المرحلة الراهنة وأولوياتها الانمائية وتحقيق الاصلاحات الهيكلية المطلوبة.

أهمية البحث :

وتتلخص أهمية البحث الحالية بالمعطيات التالية :

١- الاستجابة لأهم توصيات الدراسات السابقة التي دعت لدراسة واقع الاقتصاد العراقي ، والتي من المؤمل أن تضيف نتائج وتوصيات هذه الدراسة حلول جوهرية لما يعانيه الاقتصاد العراقي.

٢- التحرر من الاتكال المفرط على عوائد النفطية والمباشرة بتنويع الاقتصاد الوطني، وتوسيع موارد الدخل من خلال تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية الأساسية، كالصناعة والزراعة والسياحة، وخلق مقومات زيادة الصادرات غير النفطية .

٣- وضع سياسة واضحة للدولة لدعم القطاع الخاص وتطوير مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي و بناء اقتصاد حر يقوده القطاع الخاص من اجل زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وتوسيع حجم الاقتصاد الوطني.

منهجية البحث :

لقد اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والذين يحاولون قراءة واقع الاقتصاد العراقي ما تطمح اليه الحكومة العراقية من خلال رؤية مستقبلية ناجحه في ظل جملة من التحديات التي تقف حائلا امام الاقتصاد العراقي بشكل خاص تارة أخرى.

المحور الأول : نبذة عن الاقتصاد العراقي وأهم سماته ومقوماته

الاقتصاد العراقي بين ١٩٢١ و ١٩٥٨ استراتيجيات تأسيس وبناء

تأسس العراق على أنقاض الولايات العثمانية الثلاث سنة ١٩٢١ بعد أن خرج العالم من أتون حرب عالمية استمرت سنوات، عاشت فيها الولايات الثلاث زمنا قاسيا، فتآكلت موارد الناس وتوقفت أعمالهم الحرفية وسيطرت القوى المتحاربة على معظم الموارد بما فيها البشرية من خلال سوقهم لجبهات القتال وعانت مدن في العراق من المجاعات والكوارث، واستلمت الحكومة الجديدة مجتمعا خاويا في أهم قطاعاته الاقتصادية الموروثة: الرعي والزراعة والقطاع الحرفي، ولم تكن للعراق عملة خاصة به فاستخدمت العملات العثمانية والهندية والبريطانية، وبدأ الأمر واضحا من خلال العملة في التداول وحالة الضجر الذي انتاب الناس في تعاملاتهم .

واتسم العقد الأول لتأسيس العراق سنة ١٩٢١بحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي فكانت هناك مظاهر اقتصادية بدائية وسمات لتحول كبير من حالة اللادولة إلى الدولة تمثلت بالبطالة والعزوف عن العمل وحالة الفقر التي غلبت على المجتمع العراقي وغياب المؤسسات، فكانت الحكومة مركزة على الجانب السياسي وتأسيس المؤسسات السيادية وحل المشاكل العالقة، منها مشكلة الموصل ومشكلة الحدود مع الجيران وفرض السيطرة السيادية على كل ربوع العراق وهذا ما أظهرته الوثائق التي تحدث عنها عدد من المؤرخين المعنيين بتاريخ العراق.

بلغ عدد سكان العراق في سنة ١٩٢٠ بموجب إحصاء أجرته السلطات البريطانية المحتلة ٢,٨٥ مليون نسمة كانت الموصل تحتل المرتبة الأولى من عدد السكان إذ بلغ عدد سكان اللواء بحدود ٣٥٠ الف نسمة وقد تأسست في البداية المؤسسة العسكرية وتمت كتابة الدستور وتأسس المجلس النيابي والمؤسسة المالية الحكومية والمؤسسة التعليمية والصحية والخدماتية، واعتبرت هذه المدة بمثابة السنوات التي أرست دعائم الهيكلية الحكومية ومؤسسات الدولة الأخرى، وانطلق العراق فيما بعد برسم معالم الدولة الفتية، ليعقبه عقد الثلاثينات وكان قد تم تثبيت المؤسسات الحكومية رغم ما

اتسم به من تغيرات سياسية منها موت الملك فيصل الأول وتنصيب ابنه غازي، مع عدم الاستقرار الحكومي متمثلا بالتغيرات الوزارية والهيكلية والشخصيات التي هيمنت على صناعة القرار السياسي.

اتسمت تلك الفترة نوعا ما بالانفراج الاقتصادي فتأسست بعض الشركات وبدت ملامح تحولات اقتصادية في قطاع الأعمال، واعتمد العراق منذ تأسيسه في سنة ١٩٢١ ولغاية نهاية الانتداب البريطاني سنة ١٩٣٢ على الروبية الهندية وكانت بمثابة العملة الرسمية للعراق، وفي السنة نفسها وبعد نهاية الانتداب صدرت العملة العراقية الدينار العراقي بموجب قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ وكان كل دينار يعادل في قيمته باون استرليني واحد حيث ارتبط به بوصفه العملة الدولية إبان تلك المدة. وبدت ملامح بناء النظم المالية والمصرفية والحسابية والموازناتية والرقابية والاستثمارية .

الأداء الاقتصادي للعراق ١٩٢١- ١٩٥٨ رؤية واستراتيجية ونتائج:

تميزت السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٨ عن غيرها كونها صاغت سياسات اقتصادية فكانت بمثابة مرحلة نموذجية استندت على عدة أهداف منها: تحقيق تنمية اقتصادية، ورفع مستوى المعيشة، وإيجاد فرص العمل، وإجراء المسوحات الشاملة للموارد المستغلة وغير المستغلة، والبدء بتنفيذ المشاريع الاستثمارية حسب أهميتها؛ لدرء الأخطار في القطاعات الاقتصادية: الري وتحسين شبكات الري والبزل وتطوير قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية وإنشاء شبكات نقل ومواصلات حديثة والتركيز على الأداء والنتائج .

لقد كان التركيز على الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية ومنها الصناعي والزراعي والري والنقل والخدمات وفق برنامج يستند على شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعلى أساس هذه الشراكة تم تأسيس القطاع المختلط والذي يعد نموذجا رائدا في العالم؛ إذ يعد العراق ثاني دولة في العالم تعتمد هذه الصيغة من الشراكة بعد المكسيك، وبلغت حصة مجلس الاعمار من الإيرادات النفطية ٢٣ مليون دينار في سنة ١٩٥٢، ارتفعت إلى ٣٩ مليون في سنة ١٩٥٤، ومن ثم إلى ٤٢ مليون في سنة ١٩٥٥ واستمرت بالارتفاع تباعا.

المحور الثاني التحديات والفرص الاقتصادية

اولا: التحديات الاقتصادية

التحديات الاقتصادية المتمثلة بهبوط أسعار النفط عالميا وانعكاسها على إيرادات الحكومة العراقية، بالإضافة الى تراجع الصادرات النفطية العراقية و قلة المنافذ التصديرية للنفط .

اولاً - هبوط أسعار النفط :

كما هو معروف يمتاز الاقتصاد العراقي بخاصية انه اقتصاد ريعي مشوه وأحادي الجانب، يعتمد في تطوره على العوائد النفطية؛ أي انه يعتمد على النفط فقط لتمويل ميزانيته فاكثر من ٩٧% من ايرادات الموازنة هي ايرادات نفطية ولأشيء يذكر بالنسبة للإيرادات غير النفطية. وهذه العوائد تأثرت بالركود الاقتصادي العالمي الذي نتج عن الأزمة المالية الراهنة، فقد أدى ذلك من بين أمور عديدة إلى تقليص الطلب على النفط وانخفاض أسعاره بصورة مستمرة في الاسواق العالمية منذ منصف عام ٢٠١٤ ولغاية بداية عام ٢٠١٦ ومن المتوقع ان يستمر الانخفاض حتى نهاية ٢٠١٧ حسب تقديرات الاوبك التي لها دور كبير في هذا الانخفاض بسبب عدم اتفاق دولها على تقليل المعروض من اجل رفع الأسعار(سالم ، ٢٠١٤).

وهذا الانخفاض في الاسعار القى بظلاله على موازنة العراق إذ ان واردات النفط وفقاً للأسعار الراهنة ومع تكاليف الانتاج العالية التي تأخذها الشركات بسبب جولات التراخيص سيئة الصيت النفطية لم تعد كافية لتغطية نفقات الحكومة الخيالية وبدأت تتجه نحو التقشف المزعوم وهذه الواردات لا تكفي لدفع رواتب موظفي الدولة وبالتالي سيضطر العراق للاقتراض الخارجي لتغطية العجز الكبير في الموازنة العامة.

ومن مجمل ما تقدم يمكننا القول ان هناك جملة من التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بالتحديد تواجه الموازنة العامة الاتحادية مطلع سنة ٢٠١٦ لعل ابرزها(السليم،٢٠١٦):

١- انخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب تخمة المعروض فيها.

٢- ارتفاع تكاليف استخراج النفط العراقي بسبب جولات التراخيص سيئة الصيت.

٣- انعدام أو قلة الواردات غير النفطية خاصة من القطاعين الصناعي والزراعي؛ بسبب تجميد اغلب شركات وزارة الصناعة والمعادن وتحويلها من شركات عاملة إلى شركات خاسرة.

٤- ارتفاع نفقات الدفاع وتكاليف الحرب التي تنعكس سلباً على الموازنة العامة، سيما وان هذه التكاليف لا تقتصر على الاعمال العسكرية حيث التجهيز والتدريب والتعبئة والرواتب فحسب، وإنما تشمل ايضًا نفقات تعويض ذوي الشهداء وعلاج الجرحى وإعانة الارامل والايتام وإعادة تأهيل وصيانة ما دمرته الحرب، وهذه بمجملها تمثل نفقات اضافية تثقل كاهل الموازنة.

٥- قلة الاحتياطي النقدي الاجنبي وتراجعه إلى نحو ٥٤ مليار دولار فقط، وبذلك قد يرتفع عجز الموازنة إلى أكثر من ٤٠%

٦- نفقات ايواء ودعم النازحين في مخيمات النزوح ودفع مستحقاتهم من وزارة الهجرة والمهجرين.

٧- ارتفاع مجموع النفقات المخصصة لشريحة (السجناء السياسيين) الذين يكلفون الخزينة مليارات

الدنانير وبالأخص الذين هم بالأصل موظفين في دوائر أخرى ويتقاضون رواتب من دوائرهم الاصلية .

٨- ارتفاع نفقات اعادة اعمار المناطق المحررة التي تضررت بسبب الاعمال العسكرية.

٩- ارتفاع مؤشرات البطالة بين العراقيين بصورة عامة.

١٠- ايقاف الاستثمار بسبب قلة التخصيصات ومخاوف المستثمرين من الانفلات الأمني والاضطراب الاقتصادي.

١١- الترهل الإداري في دوائر الدولة بصورة عامة وهو ما يكلف الدولة نفقات ازاء فائدة قليلة او معدومة، ففي موازنة العراق خصص ٤٠ ترليون دينار رواتب للموظفين، فضلاً عن ١١ ترليون دينار رواتب المتقاعدين، بمجموع ٥١ ترليون دينار وهو ما يشكل نسبة ٤٨,٥% من الموازنة وهي الأكبر عالمياً.

١٢- نفقات استيراد الغاز الايراني لتوليد الكهرباء بأكثر من ٥ مليارات دولار .

فكل هذه التحديات وغيرها مع استمرار تدني انخفاض اسعار النفط عالمياً وارتفاع تكاليف الحرب والاعمال العسكرية على الأرض وقلة الواردات غير النفطية وعجز الموازنة عن تغطية النفقات العامة للدولة واللجوء إلى الاقتراض الخارجي، كل ذلك يمثل ناقوس خطر أو انذاراً حقيقياً للحكومة العراقية يتمثل تفاقم حدة الأزمة المالية خلال السنة المالية ٢٠١٦ وربما افلاس العراق في السنة نفسها او سنة ٢٠١٧ .

ثانيا- تراجع صادرات النفط العراقي

لقد شهد العراق تحديات كبيرة منذ مطلع عام ٢٠١٤ حيث كان تراجع صادرات النفط العراقي وقلة المنافذ المصدرة للنفط عائق امام الاقتصاد العراقي وإن معظم الكميات المستخرجة من النفط تخصص للتصدير، ومن اجل تحقيق الزيادة في تصدير النفط العراقي فقد ركزة الحكومة العراقية على تصدير نفطها عن طريق كركوك والبصرة وهما منفذان اساسيان لزيادة الصادرات النفطية ولكن هناك مشكلة تواجه هذان المنفذان في عملية تصدير النفط والتي أبرزها (مجيد،٢٠٠٩) :

١- تعرض موانئ التحميل إلى سوء الأحوال الجوية والتي لا يمكن تلافيها ولا يوجد إمكانية للسيطرة على الأحوال الجوية .

٢- تعرض أنابيب النقل الخاصة بعملية تصدير النفط إلى العمليات الإرهابية والتي سيكون لها الأثر الكبير على عمليات ومعدلات تصدير النفط الخام العراقي.

٣- الانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي التي يتعرض إليها الميناء والأنابيب الناقلة وهي أحد الأسباب لتوقف عملية التصدير.

٤- الإجراءات الأمنية في عملية التفتيش الناقلات القادمة الى ميناء البصرة النفطية.

٥- عمليات الصيانة التي تستغرق فترات طويلة تؤدي الى إيقاف ضخ النفط لحين إصلاح التسرب النفطي والنضوح في أنابيب الناقلة للنفط الخام وخصوصا أن منظومات الأنابيب الحالية المستخدمة لنقل نفط كركوك والبصرة متقادمة وقد تعرضت إلى عديد من العمليات الإرهابية التخريبية خلال الفترة الماضية .

٦- سياسات بعض الدول من موضوع الحصة التصدير اليومي للنفط وعدم الالتزام بقوانين منظمة أوبك .

لذلك فان تراجع صادرات النفط قد يكون سببها انخفاض حجم الإنتاج إذا ما عملنا بان عدد الآبار النفطية المحفورة لا يتجاوز (١٥٠٠) بئر في حين يؤكد الخبراء انه بالإمكان ان يصل عدد الآبار في العراق الى(١٠٠) الف بئر، ويضاف الى ذلك ان كلفة استكشاف النفط العراقي تعتبر من أوطأ التكاليف ليس على مستوى الشرق الأوسط انما على مستوى العالم ، حيث تتراوح هذه التكلفة بين (١,٥-٢) دولار للبرميل وعند مقارنة عدد الآبار المحفورة مع المساحة التي يتواجد فيها النفط الخام حيث نلاحظ إنها منخفضة حيث يوجد بئر واحد لكل (٢٩) كيلو متر، وهذا يدل على ان احتمالات وجود النفط في التراكيب التي لم تشهد عمليات حفر كبيرة جداً، كما إن عمليات الحفر بقيت محصورة بأعمال الحفر العمودي وعدد محدود من الآبار المائلة، في حين لم يتم استخدام الحفر الأفقي مما أدى الى انخفاض إنتاجية البئر مقارنة بالخزين.

وهكذا نلاحظ بان الطاقة الإنتاجية النفطية في العراق تبدو معطلة هي بحد ذاتها تحدي حقيقي يواجه الاقتصاد العراقي حيث يقتصر تصدير النفط على حقلين هما حقل الرميلة في جنوب العراق والذي يتواجد فيه (٦٦٣) بئراً منتجاً والحقل الثاني هو حقل كركوك في شمال العراق والذي يوجد فيه (٣٣٧) بئراً منتجاً (العقائد ، ٢٠٠٥)، لذلك فان قلة منافذ تصدير النفط تعد سبباً رئيساً في اتساع مأزق الاقتصاد العراقي مع استمرار موجات انخفاض اسعار النفط الخام عالمياً.

ثانيا: الفرص الاقتصادية

الفرص المالية والاقتصادية للدول قد لا تتكرر، واقتناص الفرصة تحقيق لمنافع كبيرة للدولة وشعبها، وضياعها يعني خسارة فعلية على المجتمع قد تحمّلها، وما حصل إبان السنوات ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٤ فرصة ثمينة حصل فيها العراق على مئات المليارات من الدولارات من موارد النفط وفي عشية وضحاها تهاوت أسعار النفط لتصل ٢٥ دولار بعد ان كانت قد بلغت ١٤٧ دولار للبرميل في سنة ٢٠٠٨، وصفت تلك المدة بالذهبية دون أن يدرك القادة العراقيون وحكوماتهم المتعاقبة أهميتها، ولم يدركوا بأن مصدر تلك الأموال ليس من قطاعات اقتصادية إنتاجية وإنما مصدرها تذبذبات سوق

النفط، فإذا ارتفع سعر النفط في السوق حقق العراق إيرادات وإذا انخفض سعر النفط ضاعت عليه فرص، وهذا يعني خسارة فعلية.

وارتبطت الموازنة العامة للحكومة وميزان المدفوعات والنشاط والاقتصادي والمجتمع بسعر النفط، وفي عشية وضحاها وجد العراق نفسه أمام عجز كبير في موازنته وميزان مدفوعاته وتدني في احتياطياته، ولم يعد قادرا على سداد التزاماته، وقد تزامنت تلك الأزمة مع أزمة أمنية باحتلال ثلث العراق وتعطل بنيته الاقتصادية وموارده، ووجد أمامه ملايين النازحين والمهجرين وجيش مهزوم وقوى عسكرية مسلحة ترغب بالهيمنة على العراق جاءت بدعوات خارجية وداخلية من مرجعيات دينية وسياسية، فتوقفت الأنشطة الاقتصادية في معظم العراق ومختلف قطاعاته واختلف المعنيون بتسمية ما حصل، هل هو سوء إدارة الحكومة للاقتصاد والمال والنقد؟ أم هو أزمة أمنية اقتصادية ومالية؟! وبدأت التساؤلات أين الموارد؟ وأين الأموال التي حصل عليها العراق؟ وتبين أنها قد تلاشت وبرر ذلك بالفساد! وبعد سنوات يجد العراق نفسه مغرقا بالديون ومكبلا بالتعاقدات والتعهدات والضمانات، فإلى أين يتجه الاقتصاد العراقي؟ وما هي خياراته في التنمية الاقتصادية؟ وما هو مستقبله؟ هذا ما سيحاول التقرير مناقشته والإجابة عنه ضمن ثلاثة فصول متتابعة.

لقد تم الاعتماد في إعداد هذا التقرير على المصادر الأصلية للبيانات، والتي تمثلها تقارير المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة، وكذلك التقارير التي تصدرها المؤسسات العراقية، ومنها البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية وعدد من المؤسسات الأخرى، وتم اعتماد منهجية العرض المبسط دون الاعتماد على التحليل الكمي ونماذجه واستعيض عنها بالجداول بعد تهيئة البيانات بهدف توضيح المضمون النظري وسهولة توصيله للقارئ.

إنعاش الاقتصاد

إن الاستثمار الوافد (الأجنبي) للعراق سيكون له دور كبير في إنعاش الاقتصاد، لا سيما وأن الاقتصاد العراقي هو اقتصادي ريعي يعتمد على النفط، وبالتالي من الضرورة بمكان مواجهة التحديات المرتبطة بذلك في سياق هبوط وصعود أسعار النفط، وارتهان الاقتصاد لتلك المؤشرات بشكل مستمر.

والعراق هو ثاني أكبر مُنتج للنفط في منظمة "أوبك"، بمتوسط ٤,٥ مليون برميل يومياً، يُصدِّر منها حوالي ٣,٤ مليون برميل، حيث تعتمد الحكومة العراقية على إيرادات بيع الخام لتغطية نحو ٩٥ بالمئة من نفقاتها. كما تعتبر احتياطيات النفط في العراق خامس أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم حيث تبلغ ١٤٥ مليار برميل.

و من أجل تنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات غير النفطية، وذلك بهدف فتح مناخ واسع أمام المستثمرين العرب والأجانب وتذليل الصعاب أمامهم، وذلك من خلال عدة إجراءات من بينها تعديل القرار رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٩ والذي كان يحدد إمكانات الهيئة الوطنية للاستثمار، وقد جاء التعديل بما يمنح الهيئة صلاحيات واسعة من الحركة الإدارية والقانونية، بعرض تقليل البيروقراطية في الإجراءات المتخذة.

من بين الإجراءات كذلك التي يشير إليها الدلفي، في سياق تشجيع الاستثمار الأجنبي، ما يتعلق بتشجيع البنك المركزي على منح قروض للمستثمرين حال بلغت نسبة الإنجاز في المشاريع القائمة الـ ٢٥ بالمئة.

المحور الثالث: الرؤية المستقبلية للاقتصاد العراقي

الآفاق المستقبلية

أدى التحوّل في أسواق النفط إلى تحسّن ملموس في التوقعات الاقتصادية للعراق في الأمد المتوسط. فمن المتوقع أن يبلغ النمو الكلي ٨,٩% في عام ٢٠٢٢ مع انتهاء العمل بالحصص الإنتاجية التي قررتها أوبك+ ومع تجاوز إنتاج العراق مستوياته قبل الجائحة والتي بلغت ٤,٦ مليون برميل يوميا. ومن المتوقع أن يظل النمو في السنوات الأخيرة من الفترة متواضعا عند ٣,٧% في المتوسط مع تراجع إنتاج النفط. ومن المتوقع أن يتقارب نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي مع اتجاه النمو المحتمل في الأجل الطويل لأسباب منها زيادة الاستثمارات التي سيجري تمويلها من عائدات النفط غير المتوقعة. لكن يُتوقع أن يظل النمو مقيدا بالطاقة الاستيعابية المحدودة للاقتصاد وغير ذلك من أوجه الضعف.

الرؤية المستقبلية للاقتصاد العراقي من خلال توظيف ايرادات النفط العراقي في مشاريع الاستثمار من جهة، وتطبيق برامج الخصخصة في قطاعات الاقتصاد العراقي من جهة أخرى. ان الدول ذات الاقتصادات الناجحة في عالم اليوم تعتمد اقتصادات منتجة حيث لايتم انتاج السلعة فقط وجني مردودها ولكن ايضا يتم بناء القيم الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول حيث ثقافة العمل والانتاج متجذرة في روح المجتمع وقد انعكست جليا في كل صغيرة وكبيرة من اوجه حياة تلك المجتمعات, وبالعودة الى التاريخ نجده مليء بأنماط مجتمعية ودول زالت بزوال الحاجة الى المادة الخام التي شكلت اقتصادها الريعي ذلك, بهذا المعنى فان الاقتصاد الريعي ذو بعد واحد بعكس الاقتصاد المنتج متعدد الاتجاهات. الاقتصاد العربي في معظمه اقتصاد ريعي في المقام الاول, والاقتصاد الريعي هو نمط من الاقتصاد يعتمد على ما يخرج من باطن الارض من دون بذل كبير عناء في الانخراط في عمليات تطوير لذلك المنتج, والاقتصاد الريعي مرتبط ارتباطا عضويا بالارض كمصدر اساسي

وربما وحيد لذلك النمط من الاقتصاد. ضمن هذا التعريف وهو تعريف غير متخصص تندرج المواد الخام من بترول وغاز ومياه ومعادن باختلاف انواعها وتجارة العقار بكافة انواعه والاتاوات المفروضة على الاراضي البور والحية في خانة الاقتصاد الريعي, هذه هي الاوجه الرئيسية للاقتصاد في معظم الدول العربية مع بعض الاستثناءات القليلة هنا وهناك (الجواهرة ،٢٠٠٣).

ونرى في الواقع ان الدولة اصبحت هي المعيل الاوحد للمجتمع العراقي, صحيح ان ذلك من واجبات الدولة غير ان انتاجية الافراد في ظل الاقتصاد الريعي تظل جد محدودة, وبمرور الزمن ترسخت في المجتمع روح الاتكالية والاعتماد التام على الدولة وبدلا من ان يكون الفرد العراقي عونا للدولة كما هو الحال في الاقتصادات المنتجة اذا به اصبح عالة عليها في ظل الاقتصاد الريعي, وهذا بدوره ادى الى شح في الانتاج ايا كان نوعه وتفشي البيروقراطية واللامبالاة في سائر اجهزة الدولة, وتقوم الدولة بتوجيه موارد النفط الى الجانب الاستهلاكي على حساب الجانب الاستثماري وإبقاء الاقتصاد ريعياً وحيد الجانب وهذه قضية مهمة تعززها بنمط العلاقات الانتاجية من خلال العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وتبعية القطاع الخاص للقطاع العام مما اسفر عن ذلك نمو الفساد والبيروقراطية وتركز الثروة في من يدير القطاع العام . بالإضافة الى ذلك وجود انهيار شبه كامل للقطاعات الإنتاجية (القطاع الزراعي والصناعي)، وكذلك تندي واضح في مستوى التعليم والخدمات الصحية، وهذه الحالة غير طبيعية او شاذة وفي حالة استمرارها سوف يكرس التخلف والتبعية للاقتصاد والمجتمع العراقي وتنذر بخطر جدي على مستقبل الاقتصاد والمجتمع، فهناك مؤشرات بات واضح المعالم حيث بلغ اجمالي المستورد لعام (٢٠٠٤)مبلغاً مقداره (٩،٦) مليار دولار، وزاد في عام (٢٠١٠) الى(٤٢) مليار دولار، ثم الى (٥٠) مليار دولار في عام (٢٠١١)، وثم صرف (٣٠٠)مليار دولار على الخدمات (فرج ، ٢٠١٣) ، وان اكثر من ٩٥% من المشاريع الخاصة متوقفة عن العمل بعد العام (٢٠٠٣) أي أكثر من (٤٠) الف مؤسسة صناعية(٤) وكما يعاني القطاع الزراعي من مشكلات كثيرة، أذ بلغت نسبة التصحر ٧٠% من الأراضي الزراعية المطرية تعاني من التصحر، وخطر جفاف نهري دجلة والفرات حتى عام (٢٠٤٠)، وان مساحة ٨٠% من مساحة السهل الجنوبي تعاني من التملح.

لذلك يتوجب الانتقال بالاقتصاد العراقي من واقعه الريعي الى اقتصاد منتج والذي يعتبر ركيزة اساسية من ركائز التنمية و توظيف الموارد المالية للنفط في تطوير الصناعة والزراعة, وتعظيم الشراكة الإقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص، ينبغي إعتمادها كمنهاج عمل في بناء الإقتصاد الوطني للمرحلة المقبلة, وبطبيعة الحال فان هذا الانتقال من الضروري ان يصاحبه انتقال وتطوير مواز في البنى التعليمية والثقافية والاجتماعية والعمرانية, وهذه الانتقالات المتوازية مضنية ومعقدة

بلا شك غير انه لابد منها اذا ما أريد تحقيق تنمية صحيحة شاملة, وكل التجارب تشير الى ان العامل الحاسم المحدد لنجاح او تعثر هذه العملية هي العوامل المرتبطة بالنظام المؤسسي، بما في ذلك جانب التشريعات، بالإضافة الى ذلك ان هذا التحول يحتاج الى رؤية واضحة لا تجدها في السياسات والاجراءات والتدابير العملية والممارسات الفعلية للدولة (صالح،٢٠١٤).

ويلاحظ وجود اخفقت في معظم التجارب الاقتصادية التي يقودها القطاع العام في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في البلدان النفطية منذ النصف الثاني من القرن الماضي ولغاية الان، نظرا لانعدام كفاءة الخطط الاستراتيجية من قبل الحكومة في استغلال الموارد الاقتصادية بشكل امثل وتفشي مظاهر الفساد والبيروقراطية في معظم الحلقات الادارية، مما افرغ عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان من مضامينها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تولد اقتصاد موازي (اقتصاد ظل), وفي العراق لم ينجز القطاع العام دوره المأمول، خلال العقود الاخيرة من القرن المنصرم)النصيري، ٢٠١٥).

وبعد تغير النظام السياسي في العراق عام (٢٠٠٣) توجهت الانظار نحو القطاع الخاص ودوره في تغير النظام الاقتصادي القائم ليكون البداية للنمو والاستقرار الاقتصادي في البلد بدلا من الادمان المزمن على المورد النفطي, وفي هذا السياق انشأت الكثير من المؤسسات واتخذت جملة من الاجراءات لأجل التمهيد الى تحول سلس نحو القطاع الخاص والتصفية التدريجية لمنشآت القطاع العام دون الاضرار بالقوى العاملة فيه عبر زجهم في مشاريع متوسطة وصغيرة تلقى الدعم الحكومي, لكن للأسف لم تُفعَّل هذه البرامج بالشكل المطلوب وبقيت حبرا على ورق نظرا لعدم واقعيتها كونها كانت ارتجالية وبعيدة عن المناخ الاقتصادي في البلد(ال طعمة ،٢٠١٥).

ازاء كل التحديات اعلاه لابد للحكومة من اتخاذ اجراءات واتباع سياسات اقتصادية اصلاحية سريعة للخروج من الأزمة المالية الراهنة أو للتخفيف من آثارها ومن الدخول في مرحلة الكساد أو اعلان افلاس العراق ، ويمكننا ان ندرج ادناه مجموعة من الرؤى المستقبلية التي تقتضي الضرورة اتباعها لمواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي (السليم،٢٠١٦): التحرر من الاتكال المفرط على عوائد تصدير النفط والمباشرة بتنويع الاقتصاد الوطني، وتوسيع موارد الدخل من خلال تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية الأساسية، كالصناعة والزراعة والسياحة، وخلق مقومات زيادة الصادرات غير النفطية. تطوير الطاقة الانتاجية لقطاع النفط وتوسيع أشكال الاستثمار بما يكفل زيادة التصدير الى مستويات جديدة و بوصف هذا القطاع المحرك الأساسي لزيادة النمو الاقتصادي في البلاد، والمصدر الرئيسي للمالية العامة .

وللأسف ما يزال التقدم في هذا المجال دون المستوى المطلوب، الأمر الذي يطرح مجموعة من الاجراءات الضرورية منها، زيادة الاستثمارات في القطاع النفطي واصدار قانون للنفط والغاز يؤمن تأسيس اطاراً مؤسسياً وقانونياً فعالاً لإدارة العمليات النفطية وتطوير أشكال الاستثمار،وضع وترتيب الأولويات الاستثمارية بحسب التفضيل وضرورة الاقتصادية والاجتماعية وفقد تقدم قطاع البناء التحتية في حالة الاقتصاد العراقي الي سلم الأولويات فهو اكثر تضررا وهو يعد مفتاح للتطور اللاحق واللازم لكل قطاعات الاقتصادي وللتنمية عموما ، خلق مناخ الاستثمار المناسب لتشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي ،خلق بيئة استثمارية ملائمة عن طريق اصلاح الأطر المؤسسية والقوانين في مجالات المال والتجارة والمصارف والتأمين وسواها، ولعل قانون الاستثمار الذي شرع منذ عدة شهور يمكن أن يحقق هذا الهدف لو يجري تفعيله على أسس صحيحة، خلق بيئة مناسبة لتطبيق برامج الخصخصة في الاقتصاد العراقي وذلك من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي أثرت بصورة سلبية على واقعه الاقتصادي ،إعطاء الفرصة الكافية للقطاع الخاص وتشجيع هذا القطاع مادياً ومعنوياً لدعم الاقتصاد العراقي ومساندة القطاع العام .

مؤشرات القطاعات الخدمية في العراق

لقد مر العراق بظروف صعبة ومعقدة خلال العقود الثلاثة الماضية حتى وقتنا الحاضر والتي كان من أكثرها ضرراً على الاقتصاد الوطني هو الحصار الذي أدى إلى بروز الاختلالات الكبيرة كالركود الاقتصادي وتعطيل الطاقات الإنتاجية وانتشار ظاهرة البطالة بشكل واسع، أما التجارة الخارجية والتي يعتمد عليها العراق بشكل أساسي في إدامة متطلبات التنمية فقد انحسرت، كما إن العجز المزمن أصلاً في ميزان المدفوعات قد تزايد هو الآخر وبالتالي فقد ظهر التضخم الحاد، أما تفاقم هذا الكم الهائل من الاختلالات فقد عملت الدولة على إتباع سياسة اقتصادية مرنة للحد منها، وكان من أهم العوامل التي أسهمت في التخفيف من حدة هذه المشكلات هو إعطاء الحكومة دوراً بسيطا للقطاع الخاص إذ ألغت احتكار الدولة لفعاليات بعض القطاعات الاقتصادية كالتجارة الخارجية والصيرفة والتأمين وقامت بتعديل وإصدار التشريعات التي تحقق هدف دعم القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبشكل أكثر تحديداً في القطاعات الخدمية.

لقد عانى قطاع الخدمات من الظروف التي اشرنا إليها وانعكس التدهور الذي لحق بالقطاعات الإنتاجية سلباً عليه، فقد أدى ذلك إلى تعطل شبه تام لبعض أجزاء الخدمات كالسياحة، وتعثر الأخرى كالاتصالات وخدمات البنوك والتأمين التي لم تقم بدورها في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات نتيجة لوجود البطالة والتضخم وتراجع القدرة الشرائية للمواطن.

ولكي يتضح ما قام به هذا القطاع وما يمكن أن يقوم به مستقبلاً فأننا سنتناول أهم معطياته من خلال مناقشة بعض المؤشرات الخاصة به لنرى مدى قدرة هذه المعطيات على المساهمة في عملية التحول التي يشهدها العراق في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والتي تدعو إلى الانفتاح والتحررية على الخارج ما يمكن أن يترتب على هذه الاتفاقية من آثار على تنمية القطاعات الخدمية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام

١- التشييد والسكن:

إن نشاط هذا القطاع ومنذ قيام الدولة العراقية مرتبط بطبيعة إنفاقها على خططها التنموية، فعند زيادة الإنفاق العام في مجالات التنمية فأن هذا القطاع ينشط بشكل كبير أما عند انحسار إنفاق الدولة على خططها التنموية فأنه يعتمد بشكل رئيسي على الإنفاق العائلي أو الشخصي مدعوماً من قبل المصارف المتخصصة التابعة للدولة.

لقد ساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته (٥,٥%) عام ١٩٧٥ ارتفعت هذه النسبة إلى (٥,٨%) عام ١٩٨٥ بفضل التوسع الكبير في إنفاق الدولة على خطة التنمية آنذاك[12]،وانخفضت هذه النسبة الى ٧,١ %عام ١٩٩٠ بسبب ماحصل من احداث خلال هذه السنة وما بعدها واخذت هذه النسبة بالانخفاض بعد عام ٢٠٠٣ اذ وصلت الى ١,٤% عام ٢٠٠٤ الا انها بدات بالارتفاع بشكل تدريجي حتى وصلت الى ١٦,٤%عام ٢٠٠٩[3] ، ويقدر عدد المشتغلين في العراق (القطاع العام والخاص) عام ٢٠٠٧ (٧,٦٦٤) مليون شخص اذ بلغ حجم التشغيل في نشاط التشييد والسكن ٩٠% منها ١٠% للقطاع العام ،وتعكس هذه المؤشرات والنسب اهمية عمل القطاع الخاص ومدى قدرته على توسيع نطاق التشغيل في انشطة معينة قابلة للنمو والاستدامة،اما بالنسبة لحجم تكوين راس المال الثابت في العراق للعام ٢٠٠٧ وبالاسعار الجارية بلغ (٢٨)مليار دولار،تقدر حصة القطاع الخاص فيه ب(٢١٥)مليون دولار وبنسبة ٤,٥% من اجمالي تكوين راس المال الثابت وتتوزع هذه الحصة على الانشطة الاقتصادية بنسبة ٢٨%للانشطة السلعية ،٤١% للانشطة الخدمية ،٣١% للانشطة التوزيعية،وبلغت نسبة تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٠ ٢٥,٥% الا ان هذه النسبة انخفضت الى ادنى مستوى لها عام ٢٠٠٠ فبلغت ٠,٣% لكنها اخذت بالارتفاع حتى وصلت الى ٣١,٤% عام ٢٠٠٧[4] .ومن هذا العرض يتبين لنا بان السياسات الاسكانية السابقة والتي تمتد جذورها الى الخمسينيات من القرن الماضي والتي كانت في الغالب عبارة عن حلول جزئية وليست سياسات اسكانية فاعلة ادت الى التراجع بقطاع الاسكان وعدم انسجامه مع الضغط الحاصل بنمو السكان نتيجة لتباطؤ التشييد بسبب الظروف التي مر بها العراق والتي ادت الى ازدياد العجز السكني ،ومن خلال الواقع لهذا القطاع نلاحظ بان العراق يواجه

نقصا خطيرا في الاسكان والذي يمكن ان يترك اثارا سلبية على مجمل نوعية الحياة والتنمية الحضرية ما لم يتم التعامل مع هذه المشكلة بشكل جدي .ان وجود الفرص لايعني بالضرورة قدرة القطاع الخاص على استغلال هذه الفرص ،فحين تؤكد خطة التنمية الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٤ على الحاجة لوحدات سكنية ملائمة تقدر ما بين (١-٣,٥) مليون وحدة سكنية[1] ،فان القطاع الخاص لن يتمكن من تحويل هذه الاحتياجات المخططة الى فرص استثمارية حقيقية ما لم يتم تهياة بيئة اعمال منظمة ومستقرة وضامنة للاستثمار طويل الاجل ومعززة باطار مؤسسي مناسب وفعال .

٢- قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل الشريان الرئيسي لنجاح قطاعات الدولة المختلفة كونه يمثل حلقة الوصل بينها جميعا ولا يمكن النهوض بهذه القطاعات دون الارتقاء بالواقع العلمي والتكنولوجي لقطاع النقل وهذا اصبح واضحا وجليا في الدول المتقدمة. أولت خطط التنمية خلال فترة الستينيات والسبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي إهتماماً كبيراً بقطاع النقل وتضمنت تلك الخطط تنفيذ العديد من مشاريع البنى التحتية لهذا القطاع وكان العديد منها مشاريع ذات طابع ستراتيجي .

ففي مجال الطرق كانت الستراتيجية خلال تلك الفترة تهدف الى التوسع في إنشاء الطرق والجسور والممرات الثانية والطرق الحقلية والطرق الريفية والطرق السريعة والغاء تقاطعات الطرق مع السكك الحديد لتحقيق سهولة في تنقل الاشخاص والبضائع وتوفير السلامة لمستخدمي الطرق وسهولة في وصول مستلزمات الانتاج الى أماكنها .

وفي مجال الموانيء كان هدف الستراتيجية خلال فترة الستينيات من القرن الماضي هو زيادة طاقة الموانيء والانتقال الى مواقع اقرب للمنافذ البحرية الدولية وإمكانية استقبال سفن وبواخر أكبر ، أما في السبعينيات فقد كان الهدف هو تعزيز دور مدينة البصرة من الناحية الصناعية من خلال إنشاء ميناء للاغراض الصناعية ليكون أحد مرتكزات المدينة الصناعية في البصرة .

وفي مجال السكك الحديد فقد كان هدف الستراتيجية ، خلال فترة الستينيات ، تحويل خطوط السكك من النظام المتري الى النظام القياسي ، أما في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي فقد كانت تهدف الى ربط مراكز الانتاج الصناعي بمراكز الاستهلاك والتصدير ، الربط العرضي بين المدن ، إدخال أخر التطورات والمستجدات على نوعية ومواصفات السكك الحديد ، والمباشرة بإعداد التصاميم لمحاور جديدة بمواصفات حديثة ومتطورة . كما يمكن تطوير وتشجيع النقل بواسطة السكك الحديد من خلال السماح للقطاع الخاص بفتح وكالات النقل بالسكك لاستقطاب طلبات النقل بواسطة السكك الحديد ومتابعة إيصالها نشاط السكك الحديد شأنه شأن بقية نشاطات قطاع النقل يمتاز بضخامة الاستثمارات اللازمة لتنفيذ بناه التحتية ولذلك فإن إقدام المستثمرين يكون محدوداً على تنفيذ

البنى التحتية إلا في المحاور التي تشكل جدوى إقتصادية عالية كمحاور نقل البضائع أو الطلب العالي والمستمر لنقل المسافرين ، أما في مجال التشغيل وتقديم الخدمات فان المجال واسع ومفتوح أمام القطاع الخاص . إن استعمال الاراضي العراقية كقناة جافة لتجارة الترانزيت بين شرق أسيا وتركيا وأوربا وسوريا سوف يزيد من فرص جذب المستثمرين للاستثمار في هذا النشاط ، إضافة الى محاور السكك التي ترتبط مع المدن الدينية وتعزز السياحة الدينية في البلد

٣- قطاع الاتصالات:

من المعروف بأن الدولة هي التي تسيطر على جميع مرافق هذا القطاع ولم تسمح للقطاع الخاص أن يكون له دور يذكر في هذا المجال، فالاستثمارات العامة متزايدة باستمرار في هذا القطاع والذي يوفر إحدى البنى الارتكازية المهمة جداً لعمل القطاعات الاقتصادية الأخرى، بمعنى إن القطاع الخاص يستطيع الاستفادة من الخدمات التي يقدمها هذا القطاع دون أن يتحمل أية كلفة تذكر، ونظراً للدور المهم الذي يلعبه قطاع الاتصالات في المجالين المدني والعسكري فقد تعرضت البنى التحتية لهذا القطاع خلال الحرب الاخيرة الى ضربات قاصمة أدت الى تدميرها بشكل شبه كامل ، كما أدى سوء الوضع الامني والاعمال الارهابية والتخريبية الى توقف أعمال الصيانة وإعادة التاهيل للبنى التحتية في المناطق الساخنة وغير الامنة خاصة شبكة الهاتف الارضي .

من ناحية أخرى فإن تشكيل هيئة الاعلام والاتصالات وسحب أغلب الصلاحيات والمسؤوليات من وزارة الاتصالات وإناطتها الى هيئة الاعلام والاتصالات قد أدى الى تلكؤ تنفيذ سياسة إتصالات واضحة في العراق خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩ وكان التخبط واضحاً في هذا المجال من حيث نوعية المشاريع التي يتم إقتراحها والتغير المستمر في تحديد الاولويات بينها .

كان العراق يمتلك (١٦٧١) بدالة الكترونية ويدوية في عام ٢٠٠٢ موزعة على كافة المحافظات ، وبسبب الحروب واعمال التخريب اصبح عددها في عام ٢٠٠٧ ما مجموعه (٢٩٢) بدالة ، وبلغ عدد الخطوط الهاتفية حوالي (١٣٠٦١١١) خطاً وبلغت الكثافة الهاتفية لكل ١٠٠ شخص (٥,١%) لعموم العراق و (٧,٣%) لمحافظة بغداد ، وبلغ عدد المكاتب البريدية الموجودة في عموم محافظات العراق (٣٥١) مكتباً في سنة ٢٠٠٧ في حين بلغ عدد الصناديق البريدية (٥٥٢٢٧) صندوقاً لنفس السنة.[1]

اما نشاط خدمات الشبكة الدولية (الانترنت) فقد بلغ عدد مراكز الخدمة المفتوحة في عام ٢٠٠١ ما مجموعه (١٩) مركزاً و (٥٥) مركزاً عام ٢٠٠٣ و (٢٦) مركزاً عام ٢٠٠٦، اما عدد مراكز الخدمة المفتوحة للقطاع الخاص فقد بلغ (٣٠) مركزاً خلال ٢٠٠٣ و(١٥) مركزاً خلال عام ٢٠٠٥ و(٥) مراكز خلال عام ٢٠٠٦ .

فيما يتعلق بالواقع الحالي لشبكة الهاتف النقال ، فبالرغم من تأخر دخول هذه التقنية الى العراق إلا أن أعداد المشتركين فيها قد تزايد وبشكل كبير ، حيث وصل عدد المشتركين لجميع شبكات الهاتف النقال الى اكثر من)١٥٤٢٠٥٠٠) مشترك في عام ٢٠٠٨ ، ونسبة تغطية هذه الشبكات تراوحت مابين ٣٠% الى ٩٠%[2] ، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك هو رخص ثمن بطاقة الاشتراك (SIM) ، إلا أن مستوى تقديم خدمة الهاتف النقال قد ساءت في الفترة الأخيرة ولم تتخذ شركات الهاتف النقال أية إجراءات فعلية لتحسين الخدمة بالرغم من الانذرات التي تم توجيهها إليها.

أما خدمة الانترنت فلا زالت دون المستوى المطلوب ويتطلب الأمر بذل مزيد من الجهود لتأمين هذه الخدمة سواء كان ذلك لدوائر الدولة أو للمواطنين على حد سواء .

وللاستفادة من موقع العراق الجغرافي وتعزيز دوره كحلقة ربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب فإن العمل جاري على ربط العراق بالدول المجاورة بشبكة من المحاور والكابلات الضوئية.

إن قطاع الاتصالات أصبح من القطاعات المهمة والمربحة في نفس الوقت ويمكن من خلال نشاطات هذا القطاع تعزيز إيرادات الدولة بشكل كبير، كما أن المجال مفتوح بشكل واسع للقطاع الخاص للمساهمة في بناء وتشغيل العديد من مشاريع هذا القطاع من خلال عقود شراكة أو من خلال الاستثمار الكامل مع بقاء حق الدولة في الإشراف والتنظيم عليه .

إن الإطار العام الذي اعتمدته إستراتيجية الاتصالات في العراق خلال الفترة المقبلة هو مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها والإستراتيجية العربية العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ ، وخطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات الايسكوا والأهداف الإنمائية للألفية.

٣- المؤسسات المصرفية:

وتشمل المصارف الشاملة التي يأتي في مقدمتها مصرف الرافدين ومصرف الرشيد الذي تأسس عام ١٩٨٨ عن طريق فك ارتباط بعض فروع مصرف الرافدين.

وقد بلغت فروع هذين المصرفين (٣٧٨) فرعاً في عام ١٩٩٢، أما في عام ٢٠٠١ فقد انخفض عدد فروعهما إلى (٣٤٨) فرعاً ويرتبط هذان المصرفان في بعض أوجه أدارتهما وسياستهما بوزارة المالية .[3]

وفي عام ١٩٩١ تم إصدار القانون رقم (١٢) الذي نص على تأسيس مصارف أهلية والتي أصبحت في عام ١٩٩٧مصارف شاملة، وبعد إن كان عددها مصرفين في عام ١٩٩٢ أصبحت

(١٧) مصرفاً وعدد فروعها (١٢٦) فرعا عام ٢٠٠١، وترتبط هذه المصارف الأهلية بالبنك المركزي العراقي في تحديد سياساتها.

أما المصارف المتخصصة فكلها ترتبط بوزارة المالية، فالصناعي والزراعي والعقاري والتعاوني كلها تمارس أعمالها التنموية كل في مجال تخصصه فضلاً عن إنها ومنذ عام ١٩٩٦ بدأت تقوم بأعمال الصيرفة التجارية.

وبالإضافة إلى هذه المصارف فقد تأسس المصرف الاشتراكي قبل منتصف التسعينات وأعطت له صلاحية القيام بالصيرفة التجارية فضلاً عن نشاطه الذي انشأ من اجله.

وبشكل عام فقد تطور عدد فروع هذه المصارف من (٤٩) فرعاً عام ١٩٩٢ إلى (٧٥) فرعاً عام ١٩٩٧ ليصل إلى (٨٦) فرعاً عام ٢٠٠١

الآثار المتوقعة:

إن انعكاسات تطور هذا النشاط واسعة ومتشعبة وذات أبعاد تظهر لاحقاً في كل مفاصل الاقتصاد الوطني، إذ إن تطور قطاع السياحة الدينية يمكن أن يؤدي إلى إحداث التراكم الرأسمالي المطلوب لتنمية القطاعات الخدمية الأخرى كالاتصالات والبنوك والتأمين والنقل والمقاولات والدعاية والإعلان، وسبب تركيزنا على هذا القطاع يعود إلى قدرته على النمو السريع دون الحاجة إلى استثمارات كبيرة، فضلاً عن إمكانية أدارته من قبل القطاع الخاص بالرغم من إمكانياته الفنية المتواضعة، معنى ذلك انه سوف لا يحتاج إلى خبرات فنية عالية التكنولوجيا تفرض عليه من الخارج، كما انه سيكون بعيداً عن المنافسة الأجنبية بسبب من خصوصيته التي تجعل من القطاع الخاص المحلي الذي يضطلع بمهام هذا النشاط منذ زمن بعيد محتكراً له في كل جوانبه، بمعنى احتمالات هيمنة رأس المال الأجنبي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الشركات متعددة الجنسيات ستكون ضعيفة بحيث لا تتوقع أن تهدد وجود القطاع الخاص المحلي في هذا النشاط.[1]

إن عودة النشاط السياحي الديني إلى ما كان عليه قبل نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي يعد انطلاقة مناسبة يعزز ذلك بوضع القواعد والأسس الكفيلة بتوسيع حركة هذا القطاع بما يؤمن وفود أعداد اكبر من السابق من زوار العتبات المقدسة، مما سيكون له بالتأكيد آثار ايجابية على مجمل حركة الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها القطاعات الخدمية الأخرى والقطاع الزراعي،وان هذا النشاط سيؤدي الى:

- تطور النشاط في القطاع المصرفي وتحفيز شركات التأمين وذلك من خلال التوسع في عمليات التحويل الخارجي للعملة وتعبئة مدخرات القطاع الخاص والأفراد الذين سيعود عليهم تطور السياحة الدينية بعوائد مالية كبيرة بشكل دائم ومستمر.

- وجود أعداد كبيرة من الوافدين سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وغيرها مما يحفز التجارة الخارجية ويزيد في نموها وتطورها وربما سيساعد على تشكيل طبقة التجار التي تكون نواة لظهور البرجوازية الوطنية، وهذا الطلب المتزايد على المنتجات والسلع الغذائية يمكن أن يدفع القطاع الزراعي هو الآخر إلى التوسع في الإنتاج لسد جزء من الحاجة المتزايدة باستمرار.
- تطور موارد الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرض على الشركات السياحية والفنادق والمطاعم وشركات النقل والسياح والذي يمكن أن يوجه جزء من هذه الموارد لتطوير البنى الارتكازية في المدن المعنية للمساعدة في تطوير هذا النشاط الاقتصادي.
- إن توسع النشاط في بعض القطاعات الاقتصادية لا بد وان يؤدي إلى استخدام اكبر لخدمات الاتصالات الأمر الذي سيدفع بالشركات المحلية إلى توسيع وتطوير قدراتها الخاصة بتوفير أفضل الخدمات للسائح بما يعزز من وضعها المالي والاقتصادي، كما إن خدمات النقل هي الأخرى ستنشط بشكل كبير مقارنة بما هي عليه الآن.
- سيحصل ارتفاع في الطلب على مواد البناء وعلى خدمات الديكور نتيجة التوسع في خدمات البناء والتشييد وتطور خدمات المقاولات.
- تنشيط حركة المطبوعات والنشر والصور والكتيبات وغيرها مما له علاقة بهذا النشاط، فضلاً عن خدمات الدعاية والإعلان وخدمات التصوير الفوتوغرافي والفيلمي التي لها خصوصية كبيرة لدى السائح.
- التوسع في هذه الأنشطة مجتمعة سيؤدي بلا شك إلى امتصاص جزء كبير من البطالة التي تتفاقم يوماً بعد آخر.
- تطور وتنمية الصناعات الصغيرة والحرفية التي تنتج الهدايا وبعض التحف التذكارية التي ترتبط بالعتبات المقدسة.
- سيحصل نمو كبير في التجارة الداخلية والذي سيدفع بدوره إلى حركة اكبر في مجال التجارة الخارجية ولاسيما في جانب الاستيرادات.
- ممكن أن يتكرر ما حدث في الخمسينيات والنصف الأول من ستينيات القرن الماضي عندما ساعد التراكم الرأسمالي المتأتي من التجارة إلى تطور القطاع الصناعي ونموه السريع وذلك من خلال التراكم الرأسمالي الذي سيحدث نتيجة

لتطور النشاطات الخدمية ولاسيما السياحة الدينية التي ستكون مصدراً مهماً للحصول على العملة الصعبة والضرورية لاستيراد المكائن والمعدات والمواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع.

إن اختيار السياحة الدينية دون غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى له مبرراته، فمن الواضح إن هذا النشاط هو هبة خاصة ولا يخضع لمبدأ الميزة النسبية التي تقود إلى المنافسة، وبما إنها كذلك فأن ظروفه خاصة جداً في كل ما يتعلق بجوانبه المختلفة، فمن جانب إدارة هذا النشاط فقد تولى القطاع الخاص المسؤولية كاملة عندما كان في أوجه قبل السبعينيات من القرن الماضي، فضلاً عن إن الهدف من هذه السياحة يختلف جذرياً عما يبحث عنه السياح الذين يقصدون سواحل البحر أو الجبال أو المناطق الأثرية للاستجمام وقضاء وقت الراحة والمتعة لتجديد نشاطهم الحياتي والمهني، فالسياح الذين يقصدون ألاماكن المقدسة يتحملون المشاق ويبذلون الجهد الكبير لأداء المراسم الخاصة والتي يعدونها ضرورية ولازمة لتحقيق الأهداف التي جاؤا من اجلها.

يتسم الطلب على خدمات السياحة بارتفاع المرونة بالنسبة للدخل، فأن السياحة الدينية لا تخضع لأغلب الأحيان لهذه القاعدة وذلك إن معظم من يحاول الاستفادة من هذه الخدمة يلجأ إلى وسائل متعددة لتوفير المال اللازم لإشباعها، أما من خلال بيع بعض ممتلكاته أو بالاستغناء عن بعض المقتنيات الضرورية الأخرى وتوفير المال اللازم لذلك.

وان السياحة الدينية هبة خاصة يتمتع بها القليل من الدول ولكون إن توجهات وأهداف الأشخاص الذين يقصدون التمتع بها هي الأخرى لها خصوصيتها، فأننا لا نتوقع أن يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال وعلى اقل تقدير في الأفق المنظور.

المعوقات:

إن انطلاقة منظمة للسياحة الدينية بهذا الشكل لن تمر دون أن يعرقل مسيرتها الكثير من المعوقات، واخطر واهم عائق ممكن أن يقف بوجه أي تطور محتمل أن يحدث في العراق هو الاختلافات بين السياسيين مما يترتب عليه من إحداث بعض الفوضى وعدم الاستقرار في مختلف مناحي الحياة وبشتى الوسائل فضلا عن وجود قوى خفية تم توجيهها للقيام بأعمال من شانها خلق حالة عدم الاستقرار وفقدان الأمن.

من الناحية الاقتصادية فأن الحكومة لم تبد أية بادرة تنم عن رغبتها في دعم وتطوير القطاع الخاص العراقي حتى ولو بشكل غير مباشر، فهناك نوع من التهميش لهذا القطاع بشكل عام الا بعض الشركات المدعومة من الأحزاب والشخصيات المتنفذة في الحكومة وهي غير قادرة على تنفيذ أعمال ذات تخصص فني وعلمي مما أدى الى حدوث خسائر كبيرة بسبب الفساد المالي وبالتالي

عرقلة التنمية الاقتصادية،وفي بداية التغيير عام ٢٠٠٣ وما بعدها كانت الدولة تدار من قبل سلطة الاحتلال وان الإيرادات والأموال العراقية كانت تحت سيطرتها مما دفعها الى ان بعض الشركات الأمريكية ومنها شركة هاليبيرتون قامت بتنفيذ بعض الأعمال مقابل الحصول على أموال كبيرة جدا وكان من نتائجها تبديد أموال الشعب العراقي ، علماً إن سلطة الاحتلال لم تصنع، أو بمعنى آخر، لم تسمح بوجود حسابات خاصة بالدولة العراقية مما أدى إلى تفشي الفساد المالي والإداري على كل المستويات، الأمر الذي شجع الشركات الأمريكية على التلاعب بأموال العراق التي تقاضتها ولم تنجز ما عليها من مشاريع، إن سلطة كهذه ووفقاً لما قامت به لا ينتظر منها أن تترك القطاع الخاص العراقي أن يخطو باتجاه تطوير قطاع السياحة الدينية أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية

الاستنتاجات :

يمكن الإشارة إلى أهم النتائج التي توصلت إليها البحث وهـــــــــــــي كالآتي:

١- يعاني الاقتصاد العراقي ولكونه اقتصاد ريعي لهيمنة النفط والذي سيؤدي الى اتساع ما يسمى (تناقص الكثرة)

٢- اعتماد اقتصاد العراق على النفط في تمويل موازناته السنوية وبنسبة تصل ٩٧,٤% .

٣- لا يوجد تنويع في الاقتصاد العراقي واهمال في القطاع الصناعي والزراعي والتجاري ، حيث بلغت نسبة تمويل تلك القطاعات لميزانية العراق ٢% فقط .

٤- تفاقم العجز في ميزانية الحكومة العراقية بسبب زيادة الانفاق العسكري .

٥- ارتباط الموازنة العامة للعراق بشقيها الايرادي والانفاقي بأسعار النفط وتجرد ادوات السياسة المالية من اداء الدور المطلوب وعدم التكيف مع الازمات الاقتصادية والمالية بمرونة وكفاءة في ظل فقدان الرؤية الاستراتيجية في اعداد الموازنة.

٦- توقف عجلة الإقتصاد العراقي وخصوصا في مجال الإستثمارات الكبيرة والمشاريع العملاقة بسبب الحرب الضروس التي يخوضها العراق ضد تنظيم داعش .

٧- على الرغم من تبني الاقتصاد العراقي لعمليات الخصخصة منذ عام ١٩٨٢ من القرن الماضي إلا ان برنامج الخصخصة مازال محدود في العراق .

٨- تفاقم ظاهرة الفساد المالي والاداري، والتي اصبحت من أبرز المعوقات لاصلاح الاقتصاد العراقي.

٩- قلة الموارد الضريبية بشكليها المباشر وغير المباشر.

التوصيات :

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يقترح الباحثون جملة من التوصيات وهي كما يلي :

١- التقليل من هيمنة وخضوع الاقتصاد العراقي للنفط من خلال تنوع مصادرالتمويل .

٢- تبني سياسات التنويع الاقتصادي من خلال دعم وتشجيع الزراعة والصناعة .

٣- تفعيل وإصلاح نظام الضرائب ومنها نظام الضريبة الكمركية ، و نظام ضريبة الدخل.

٤- الاستعانة بصندوق النقد الدولي في تمويل الفعاليات الاقتصادية واعادة اعمار العراق.

٥- اعتماد استراتيجية فعالة لتنمية القطاع الخاص من خلال تبني سياسة واضحة للدولة لدعم القطاع الخاص وتطوير مساهمته في التنمية على الرغم من الدعوة الى بناء اقتصاد سوق حر يقوده القطاع الخاص .

٦- التقدم في انجاز الاصلاحات الاقتصادية والانتقال من اقتصاد تسيطر عليه الدولة الى اقتصاد حر بقيادة القطاع الخاص، والسعي نحو زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وتوسيع حجم الاقتصاد الوطني .

٧- العمل على تهيئة الاقتصاد العراقي وإعداد الدراسات المناسبة لكافة قطاعته الاقتصادية قبل البدء بعمليات الخصخصة وتحديد ما هي القطاعات التي يجب إن تخصص بحيث تعود بالنفع على الاقتصاد العراقي .

٨- تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة وعدم التوسع في الإنفاق الحكومي من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية ومحاولة تقليل تخصيصات الإنفاق العام .

المصادر

(١) سالم ، علي عبد الهادي ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد ٤ العدد ٩ ، ص ٤٦ السنة ٢٠١٢

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠١٢ .

(٣)سعد كامل ، اذاعة العراق الحر ، مختصون : دخل الفرد العراقي لم يتحسن خلال٢٠١٣,١٢,٢٤ ، ٢٠١٣

(٤) سالم ، علي عبد الهادي ، نفس المصدر السابق ص ٤٨ .

(٥) اتحاد المصارف العربية ، تطبيقات السياسة النقدية في العراق وتحقيق الاستقرار.

(٦) الصوري ، ماجد ، السياسة المالية والسياسة النقدية في العراق ، جريدة العالم

2013/4/25

(٧) عثمان ، فاضل علي ، ٢٠١٦ سنة خريف النفط العربي ، أوائل العام ٢٠١٦ .

٨) ليلو ، سمير حسن ، مشاكل الزراعة في العراق .... متى تنتهي ؟ موقع ايراك - بيزنيس نيوز ، ١,١,٢٠١٢

(٩) القريشي ، مدحت ، محنة الصناعة العراقية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،

3.7.2011

(١٠) النصيري ، سمير عباس ، رسالة مفتوحة الى رئيس الوزراء ، ١٧/٢/٢٠١٦ شبكة الاقتصاديين العراقيين.

(١١) الدليمي ، حيدر علي ، نبذة تاريخية عن نفط العراق ، الجزء الثالث ، موقع الحوار المتمدن ، العدد : ٣٣٥٥ ، ٤ / ٥ / ٢٠١١.

(١٢) اتحاد المصارف العربية ، العراق تغيير انفتاح وتطوير ، مجلة اتحاد

المصارف العربية ، العدد الخاص ، حزيران ، يونيو ٢٠٠٤ ، ص ٢٠ .

(١٣) القريشي ، مدحت ، الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة ومسألة سعرالصرف

الدينار . شبكة الاقتصاديين العراقيين ٨/٢/٢٠١٦ .

(١٤) فهمي ، رائد فهمي ، رؤى في تحديات واقع الاقتصاد العراقي الراهن " نشر بتاريخ الاثنين ٦ تموز / يوليو ٢٠١٥ ، جريدة طريق الشعب .

(١٥) مرزا ، علي ، مقترح موازنة ٢٠١٤ - الإنفاق العام والاستخدام والقطاع الخاص في العراق . شبكة الاقتصاديين العراقيين . نشر في ٠٨/٠٢/٢٠١٤

(١٦) مرزا ، علي ، متابعة : سوق سعر الصرف في العراق منذ إقرار موازن ٢٠١٥ . شبكة الاقتصاديين العراقيين . نشر في ١٨/٠٥/٢٠١٥ .